

رهانات المجتمع المدني وقيم الدولة المعاصرة

د. بومحرات بلخير*

تمهيد:

أخذ المجتمع المدني أهمية داخل الحقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، نتيجة دوره في إبراز القوى الاجتماعية بمختلف مللها ونحلها، على تولي قيادة الأمور المتعلقة بالأصعدة الحياتية. وقد حاز أيضا هذا المفهوم على وازع مؤثر في الحراك المجتمعي، حيث استطاع أن يعوض الضعف والنقص الذي لازم المؤسسات السياسية، نتيجة ارتباط المجتمع المدني، بشرعية العدالة الاجتماعية وفك التناقضات الطبقية، فعلى الرغم من صحة المبدأ في تأكيد هذه القيم الإنسانية، إلا أن الواقع والتطبيق قد استنزف واستلب الكثير من قيم ومعايير هذا المفهوم المتمثل في المجتمع المدني، وأدخل في نفوس القائمين والساشرين عليه الإحباط والتشكيك في مدى صحة تطبيقه على أرض الواقع. وبدأت الهوة تتسع بين القائمين على تجسيد قيم العدالة والمساواة داخل النسيج المجتمعي، وبين آمال وطموحات الجماعات الاجتماعية، التي بدأت تظهر في أوساطها ملامح التناقضات الطبقية الفاحشة. فأعيد استحضار المجتمع المدني من جديد، ليراقب ويلازم هذه الفجوات ويكشف عنها، من أجل الحد من انتشارها، بعدما عجزت الدولة نسبيا في هذه المهمة الشاقة والصعبة.

فعلى الرغم من التأييد الذي وجده مفهوم المجتمع المدني، على مستوى الأبنية المجتمعية كحالة لتعبير عن الإحساس بالذات، والدفاع عنها في وجه القيم الغير أخلاقية. نجد في الفكر العربي نوع من الحيطة والحذر في التعامل مع هذا المفهوم، وسرعان ما ينقسم المفكرون بين من يعتبر المجتمع المدني كسبيل للخط الغربي، الذي أوجده لتعبير عن حاجاته، فهو عملية تاريخية تمتد من العقد الاجتماعي إلى النهضة مروراً بالأنوار إلى الحداثة ثم مابعد الحداثة.

* أستاذ محاضر قسم أ (قسم علم الاجتماع) – جامعة وهران 2 محمد بن احمد/ مختبر البحث: الأنساق، البنيات، النماذج والممارسات.

ABSTRACT: Civil society is one of the most important concepts in the field of social and human sciences. It is , in fact , in a particular historical context and with specific determinants in order to answer to the demands of society and to work to the resolution of societal contradictions. Where civil society has been able to compensate for the weakness and lack of state institutions because civil society is in accord with legitimacy , social justice and social demands. But soon this dream turns into a setback because of the difference between theory and reality , the paradox is to make this concept an instrument to achieve personal interests , following the politicization and ideologisation of political authority that it does not hesitate to use this concept when it is available to strengthen its legitimacy. After suffering a kind of incompetence and vulnerability , the providence state has attempted to approach its society by listening to its preoccupations through civil society that helps the state to solve the problems of society by working hard in order to find solutions , rational , consensual and adequate to the problems raised.

Keywords: Civil society. theory. reality; State; Values.

وبالتالي يصعب مقارنته ضمن البيئة العربية التي تختلف أشد الاختلاف، فهؤلاء يراعون مسألة الهوية والحفاظ على الذات، مهما كانت النتائج التي سيؤول إليها الوضع العربي*.

وهناك تيار ثانٍ لا يمانع في تبينة المجتمع المدني داخل الفكر العربي، وذلك بوصل الرباط بين المجتمع المدني والقيم الحداثية، التي أوجدها الغرب في تنظيم أموره الحياتية والمجتمعية، من ديمقراطية، وحرية، وفردانية، وعلمانية... إلخ. فهم لا يعتمدون كلياً على مبدأ الهوية، وإن كان مهما نسبياً في رسم المعالم الكبرى للتقدم المجتمعي، إلا أنهم لا يترددون في زحزحته، على أساس أن المجتمعات التي تطرح مفهوم الهوية هي المجتمعات المتأزمة. وعليه وضمن هذا المعطى سنحاول أن نلتزم بهذا الخط الثاني في سبيل إيجاد معنى لمسألة العلاقة بين مؤسسة البرلمان ضمن بناء المجتمع المدني.

أولاً: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي

يسود في الأدبيات السياسية الغربية نوع من التنوع المعرفي والتعدد المفاهيمي حول مسألة تعريف وطبيعة الدولة من جهة، إضافة إلى إشكالية العلاقة التي تربطها بالمجتمع المدني. فسنحاول في هذا المقام الوقوف على الإرث السياسي الذي خلفه أصحاب العقد السياسي للنظر في مسألة الدولة. يرى هوبز في مؤلفة الثنين، الذي يرى الدولة أنها، قوة مرعبة وملزمة، يخلقها البشر بالتراضي على أساس أنها الوازع الذي يضع حد للحقوق الطبيعية، والنزوات الأنانية، والتي تنتهي في كثير من الأحوال إلى إبادة الإنسان.

هوبز ومن خلال الثنين أيضاً يعبر عن انتقال من الحق الطبيعي إلى مسألة القانون الطبيعي، الذي يقوم على سلطة عقلية، يستجيب لها الأفراد والجماعات لأنها تضمن لهم مطامحهم وأهدافهم الحياتية، معارضا بهذا أصحاب نظرية الحق الطبيعي، والحق الإلهي (الكنيسة) "الاجتماع البشري ابن التاريخ، واجتماع الحيوان ابن الطبيعة. هذا التمييز الحاسم مؤسس على النظر إلى الإنسان بصفته كائن نوعياً، يمتاز من سائر الكائنات الطبيعية بالعقل والوعي والإرادة وبقدرته على إنتاج ذاته في العالم وفي التاريخ"¹، فمسألة الحكم تتم وفق عملية العقد الاجتماعي، الذي يقوم بالأساس عن تخلي كل المحكومين على حقوقهم الطبيعية المطلقة لصالح الحاكم، وأن تكون هذه السلطة مطلقة في يد الحاكم، وفي نفس الوقت مضبوطة بالقانون، الذي يخضع له جميع الأطراف، ومن هنا تبرز قيمة العدالة والمساواة أمام القانون وهذا ما يولد مفهوم المصلحة العامة، أي أن مصلحة الحاكم مرتبطة ارتباط وثيق حسب طرح هوبز

* ما يعاب على هذا التيار أنه لا يتوانى في استخدام الأدوات التكنولوجية والعلمية التي أوجدها الغرب، لكن وفي نفس الوقت يمانع في استخدام أدواته العقلية ومشاريعه الفكرية على أساس أنها تعارض مقومات الهوية التي ألفتها المجتمع. وهذا ما يزيد في استلاب واغتراب المجتمعات العربية، ويعمق صدمة العقل العربي العاطل.

¹ جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دمشق، للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص - ص 76 و 77.

بالمصلحة العامة، التي يلخصها في الأمن، والحرية أمام القانون، والتعليم والتربية والازدهار. وبالتالي يعد هوبز من المفكرين الأوائل الذين نظروا واهتموا بالملكية الدستورية. فنلاحظ أن هوبز وضع الأسس العامة لمسألة الدولة الاصطناعية، التي تنبثق عن المجتمع المدني عبر العقد الاجتماعي خلال كتابه التينين* "فكرة المجتمع المدني مؤسسة على فكرة الحرية، في معارضة الحتمية الطبيعية والقدرة اللاهوتية على السواء"¹. وبالتالي نجد هوبز يؤكد على أن الدولة والمجتمع المدني على حد سواء، من صنعة الإنسان فهوبز يحسم دنيوية الدولة أو علمانيتهما، وانبثاقها من المجتمع المدني بالتعاقد والتوافق والتوافق. بعد أن حسمها التاريخ على هذا النحو. الدولة إنسان موضوعي صنعه الإنسان. وهذا الإنسان الصانع هو المجتمع المدني"²، وهذا ماسنجد في الأدبيات السياسية والاجتماعية الحديثة سواء تعلق بالمذهب الهيجلي أو الماركسي.

سنحاول أن نتخذ المقاربة الهيجلية* أساسا لفهم هذا العنصر، عن طريق تبين وتوضيح طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. فبعد أن بينا أن الدولة من صنع الإنسان، وبالتالي قد تفقد أي دلالة تربطها بأي معطى ميتافيزيقي سواء اتخذ طابع طبيعي أو لاهوتي. سنعرج إلى مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ونظرا لما يحيط هذا العنصر من تشعب وتعقيد وعمومية سنحاول أن نربطه بمعلم فكري المتمثل في النظرية الهيجلية.

قبل الحديث عن المجتمع المدني علينا أن نقف على مفهوم الدولة، ونظرا لاتساع المفهوم ضمن حقل العلوم الاجتماعية، نتيجة تعدد علومها ومقارباتها النظرية والفكرية. سنقتصر على هيجل في فهم الدولة وربطها بالمجتمع المدني الذي هو موضوع الدراسة. فتمثل الدولة عند هيجل أهمية بالغة إذ كل شيء يقام بواسطتها على أساس معطائها الأخلاقي، الذي يقوم على فكرة الحرية "لا بد إذا من التسليم بأن الدولة الهيجلية تقوم على الحرية وتعمل في سبيل الحرية، وبأن فلسفة الحق مصنوعة كلياً من معدن الحرية الوحيد"³. فالدولة العادلة هي الدولة الأخلاقية *Ethique* التي بواسطتها تحقق نهاية الروح في التاريخ، أي تحقق ذاتها في

* يقدم هوبز دفاعه عن السلطة المطلقة بغية حماية الفرد وإطالة مدة حركته، وبهذا يقوم بتعظيم شأن الدولة الاصطناعية التي تضمن هذه الديمومة، وبالموازاة بغض الطرف على المعطيات الأخلاقية لهذه الدولة، على الرغم من أن بدايته كانت تقوم حول مسألة نشر الخير، وذلك بعدم الاعتراف بنظريات الحقوق الطبيعية والإلهية باعتبارها تؤدي إلى إفناء البشر، والدولة الاصطناعية هي التي تضمن ديمومة واستمرار البشر.

¹ المرجع نفسه، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 85.

** علينا أن نأخذ مأخذ الجد النظرية الماركسية، التي تنظر إلى الدولة على أنها مصدر شر وبلاء وشقاء الإنسانية. وبالتالي الحرية والدولة مختلفان لأن الدولة في حقيقتها تقوم على معطى الملكية. وبذهب ماركيز في طرحه أكثر من هذا عند قد النظرية الهيجلية حيث "يرى هريت ماركيز أن خطأ هيجل أبعد غورا بكثير من تجييده للملكية البروسية المطلقة. فنظريته في السياسة تسلم المجتمع للطبيعة، والحرية للضرورة، والعقل للنزوة والهوى، وهي تعبير عن انحدار النظام الاجتماعي إلى حالة طبيعية أخط كثيرا من العقل" راجع كرم أبو

حلاوة، إشكالية المجتمع المدني "النشأة التطور التجليات"، تقديم طيب تيزيني، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ط1، ص 71.

¹ إريك وايلي، هيجل والدولة، ترجمة نخلة فريفر، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ط3، ص 64.

التاريخ، لأنها تقوم على معطي الحرية وليس القصر والتسلط، حيث تستند هذه الدولة العادلة على الحرية التي تلزم تنظيم دوائر الحقوق والواجبات.

فبيّن لنا هيغل مقومات الدولة الأخلاقية التي تركز على بعد العدالة والحرية، ويبعد المصلحة والأنانية باعتبارها مفاهيم تضر بالدولة الأخلاقية فالدولة " هي الوحدة الأعلى التي تتمتع بحق في هذه الحياة والملكية وتتطلب التضحية من أجلها"¹. فمن خلال مفهوم التضحية الذي نصل إليه يمكن الربط بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة فهذه الأخيرة "لا تنتظم إلا على أساس الروح الوطنية العينية وعلى أساس الشعور الواقعي لمواطنيها، الشعور الممتلئ حقا بالمضمون، التحقيق الأدنى للعقل والحرية، أي التحقيق الذي يظهر بأنه الأدنى بالنسبة للإنسان الذي ينطلق في حكمه من وجه نظر الحرية الأكثر تحقيقاً"². وهنا يقسم لنا هيغل اللحظات الثلاث للمجتمع المدني والذي يقوم على منظومة الحاجات، وتنظيم العدالة، والإدارة والهيئات الحرفية*. فنحن في هذا المقام سنناقش مسألة منظومة الحاجات، وتنظيم العدالة باعتبارهما محورين أساسيين في المجتمع المدني، أما الإدارة والهيئات الحرفية، فعلى الرغم من أهميتها إلا أننا ننوه بها على أنها وسائط، تدخل بين المجتمع المدني والدولة، وهي تنظيمات تقوم من طرف الأفراد نتيجة تشابه مكانتهم الاجتماعية، وتناغم مصالحهم وأهدافهم، كالصناعيين والتجار والنقابات.

لكن ما يهمنا الآن منظومة الحاجات وتنظيم العدالة، الذي به نكرس الدولة الأخلاقية حسب هيغل. تقوم منظومة الحاجات إذن على معطى التبادل، على أساس أن الفرد لا يستطيع تلبية حاجاته فهو بحاجة إلى الآخرين. وهنا يقدم لنا هيغل تسلسل يبدأ من الأسرة، وينتهي به المطاف إلى المجتمع المدني ضمن منظومة الحاجات. فالفرد في بداية حياته هو بحاجة إلى أسرته "التي تعيله في جانبه الجزئي بأن تقدم إليه الوسائل أو المهارات الضرورية، التي تؤهله لكسب رزقه من موارد المجتمع أو العيش في حال الكفاف إن كان يشكو من عوق دائم"³. أما خصوصية المجتمع المدني فإنه يقوم على استئصال الفرد من عائلته، التي تمتاز بنطاق ضيق ويستبدلها في المجتمع بغية أن يقوم الفرد بإشباع حاجياته، وهذا ما ينتج عنه التخصص وتقسيم العمل بغية تحقيق غاية الفرد بسد حاجياته ومنه "يصير الفرد ابناً للمجتمع المدني الذي يحمله أعباء كثيرة ويقدم إليه حقوقاً"⁴.

¹ Hegel , George Wilhelm Friedrich , The philosophy of right. Translated by T.M. Knox. Oxford: oxford University presse , 1967.p71.

² إريك وايلى، هيغل والدولة، المرجع السابق، ص65.

* راجع في هذا الصدد كرم أبو حلاوة، إشكالية المجتمع المدني "النشأة التطور التجليات"، المرجع السابق، ص65 و72.

³ Hegel , George Wilhelm Friedrich , The philosophy of right. Op cit.p148.

⁴ Ibid. p148.

وهنا تنجلي النقطة المحورية للمجتمع المدني، في تعبئة الأفراد وعزلهم عن أسرهم، لأنه دائما يطرح مسألة البؤس في خطابه، لكنه لا يوفق في حلها، نتيجة تضاعف الحاجيات لدى الأفراد، التي تعمق مسألة الفقر والتناقضات الطبقية وعليه "يتسم المجتمع المدني من القدرة على الاختيار، والمصلحة الذاتية، والاستقلالية إلى الانعزال، والتبعية والخنوع. يخلق المجتمع المدني "الحاجة والعوز" باعتباره جزءا من حركته العادية"¹. وبالتالي يفقد المجتمع المدني وعوده التي قطعها على نفسه من خلال شعاره القائم على وضع حد للبؤس، نتيجة استئصال الأفراد من أسرهم، وهذا يبقى المجتمع المدني "في النهاية ميدانا مغتربا، وغير حر، وغير عادل. فالسلطة المغربية عن الفرد، الذي لا سلطان له عليها، هي التي تحدد ما إذا كانت حاجاته سوف تلبى أم لا"². وبهذا يصادف المجتمع المدني عقبة الطبيعة البشرية، التي تقف كصخرة صلبة، يصعب على المجتمع المدني دحرجتها بغية إزالتها، على أساس أن المجتمع المدني لا يمكن أن يغرس في كل نفوس البشر المعطى الأخلاقي، لأن الملكية تقوم في أصلها على التطور وخدمة المصلحة الذاتية. وهنا تدوب المعطيات الأخلاقية من حرية وعدالة وعقلانية وتكامل.

نلاحظ أن هيغل انطلق من تشخيص وضعية المجتمع المدني من خلال إبراز مثالبه ونقائصه انطلاقا من المعطى الطبيعي، الذي يقوم على الملكية التي تهدد القيم الأخلاقية. ثم بعد ذلك عرج على الحل لضمان سلامة المجتمع المدني والارتقاء به إلى ما يجب أن يكون عليه، من خلال إشباع حاجيات الأفراد، وذلك عبر الدولة أو تنظيم العدالة "فالدولة هي الميدان الأخلاقي للكلية والتكامل الذي يختتم الضرورة المتحكممة بالمجتمع المدني وحق الخصوصية السائدة فيه"³. فالدولة بهذا المعنى وعلى هذه الكيفية، تعمل على انجاز مهمتين، المهمة الأولى الخاصة بالمجتمع المدني، والذي لم يوفق في تلبية حاجيات الأفراد بأسلوب عادل، ومن هذا برزت الدولة الأخلاقية التي تقوم على معطين هامين الحرية وبها تعمل على مراعاة مصالح الأفراد، والعدالة التي تقوم بحد لتجاوزات الطبيعة البشرية، وهذه العدالة ملخصة في "الدستور كحقيقة تاريخية وحية، وبسبب هذا يمكن القول أن الدستور قابل أن يدرك بواسطة العلم، لأنه تنظيم الحرية، وهو التنظيم المعقول، وكون دستور دولة من الدول هو، بالأحرى، يجب أن يكون دون المستوى الذي وصل إليه فكر العصر، فلا تعارض مطلقا بين هذا وبين كونه تنظيما"⁴. ومن هذا كله يتبين لنا أن الدولة الأخلاقية التي تقوم على معطى العدالة والحرية، أي الدستور أو القانون، هي دولة من صناعة البشر أي الأفراد هم الذين أوجدوها، انطلاقا من متطلبات المجتمع المدني الذي ينبغي أن يقوم على الدولة الأخلاقية، فبعد أن بينا مساحات

¹ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ط1، ص246.

² المرجع نفسه، ص247.

³ المرجع نفسه، ص249.

⁴ إريك وايلى، هيجل والدولة، المرجع السابق، ص66.

الالتقاء والتنافر بين المجتمع المدني والدولة، انطلاقاً من موقف هيغل، سنتوجه لتحدث عن ميزات الدولة المعاصر وعلاقتها بالمجتمع المدني في العنصر اللاحق.

ثانياً: الدولة المعاصرة وقيم المجتمع المدني

إذا ما عددنا قيم وخصائص الدولة المعاصرة التي تركز على قيم الحرية والعدالة، فنجد من هذه الخصائص أن الدولة لا تحتكر جميع السلطات بحيث أنه ينبغي أن يكون بجانبها مؤسسات أخرى مراقبة ومستقلة لوظيفة السلطة السياسية، فمن هذا يبرز لنا بنيتان، البنية السياسية التي تكون أداتها السلطة السياسية، إضافة إلى الأحزاب السياسية، والإعلام الواجب أن ينشطا في كنف الحرية والمنافسة الشفافة التي ينجم عنها بالكاد معارضة بناءة وهادفة، تقرر بالأحرى باعتباره شريكا في الحكم ومساهما في دفع نحو التقدم والرفق. أما البنية الثانية فهي المجتمعية، التي يكون وازعها المجتمع المدني، الذي يراقب ويوجه القائمين على القرار السياسي، عوض أن يكون لعبة في أيدي السلطات، تحركها وتأدلجها كيف ما شاءت، بغية تحقيق مصالحها ومآربها، كما يحدث عادة في الدول التوتاليتارية. فتشكل المؤسسة السياسية والمؤسسة المجتمعية المنفصلان عن بعضهما البعض، سمة الدولة المعاصرة. فبقاءهما بهذا الشكل وعلى هذا التوازي، يشكل نوع من الرقابة لبعضهما البعض من أجل حماية المواطن ودفع بالتطور والتقدم إلى الأمام.

فمن هذا يتبين لنا أن المجتمع المدني والدولة متصلان في المبدأ القائم، على سعادة الإنسان والدفع بعجلة تقدم الدولة، ومتشابهان في المؤسسات والتنظيم الذي يعمل على تحقيق سعادة الإنسان، لكنهما مختلفان في الطبيعة حيث الدولة تقوم على طبيعة سياسية، والمجتمع المدني يقوم على طبيعة مجتمعية "أهم مكونات المجتمع المدني في المرحلة التأسيسية، والتي يمكن تحديدها بمبدأ الحرية الفردية والذي ينطوي على حق الملكية أولا، اعتمادا على مفهوم المواطن الذي يشكل اللبنة الأساسية في معمار المجتمع المدني. أما ما يشكل المبدأ الثاني المكمل لسابقه فهو التعاقد الاجتماعي بين مواطنين أحرار بغية تنظيم شؤون مجتمعهم نفي ظل مبدأ سيادة القانون، وهو الركن الثالث، والمبدأ الذي لا غنى عنه لاستمرار المتحد/الجماعة. وأخيرا يأتي مبدأ فصل السلطات، ليضمن عدم إساءة السلطة من قبل فرد أو أقلية، وليؤمن المشروعية المجتمعية للسلطة القائمة على الاختيار الطوعي"¹.

فيذا أردنا تحديد نموذج الدولة المعاصرة، فنجدها في بلد الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقدم لنا المفاهيم والرؤى لتبني قيمها وأفكارها. وانطلاقاً من هذا المعطى المفروض علينا، على أننا ننتمي إلى دول الهامش، التي لا ننتج المفاهيم، ولا تهندس النظريات نتيجة معطيات يطول ذكرها في هذا الإطار. فلا بأس إذن أن نستأنس بالتجربة الأمريكية باعتبارها شرطية العالم، لنستفيد منها متى كان الأمر لازماً وضرورياً. فمن المهمات والتحديات، التي تواجه الدولة

¹ كريم أبو حلاوة، إشكالية المجتمع المدني "النشأة التطور التجليات"، المرجع السابق، ص 37 و38.

المعاصرة وعلى رأسها الدولة الأمريكية، هي كيفية إيجاد علاقة بين الممارسات لا سياسية والنظام السياسي، فهي "تعزز الاتجاه القوي السائد في علم السياسة الأمريكي، لغزو فاعلية النظام واستقرار نظام الحكم إلى عوامل لا سياسية"¹. ثم بعد ذلك نوضح الوظيفة التي بها يشتغل عليها الممارسات والمواقف لا سياسية، لضمان وحدة واستقرار النظام السياسي.

ومن هذا ينجلي مفهوم التعدد كقاعدة أساسية في المجتمع المدني، الذي يتفرع عنه عنصر وظيفي عملي لهذا التعدد المتمثل في المشاركة* *participation*. يحتوي مفهوم التعدد على ثقافتين مختلفتين، الأولى تقوم على مفهوم "ضيق" نتيجة انخفاض مستوى نشاطها وولائها، وهذا ما نجده في الدول الهامشية، والثانية تقوم على مفهوم الإذعان، خاصة في الدول الشيوعية التي تتميز بثقافة سياسية عالية نتيجة مراقبة جهاز الدولة، لكن ما يعاب عنها أن تجهض كل المحاولات الفردية والملكية الخاصة. ومنه برزت ثقافة ثالثة، لاهي تقليدية ولا حديثة ولكن فيها مزج من الاثنين، فهناك ثقافة تعددية تقوم على التواصل والإقناع، ثقافة الإجماع والتنوع، ثقافة تتيح التغيير، ولكنها لا تغالي فيه تلك هي ثقافة المدنية"². وبهذا وعن طريق التعدد تترجم المصالح الفردية، إلى مصطلحات ومفاهيم سياسية، نتيجة تعدد الآراء والمواقف والتصورات بين الأفراد، والمصالح، وهذا ما يؤدي إلى التوافق عن طريق الوسطية والاعتدال وهنا تبلور معالم المجتمع المدني مع السياسي.

إضافة إلى مفهوم المجال العام الذي، يشكل الركيزة الثانية في تكوين المجتمع المدني بعد التعددية. فيسود داخل المجال نوع من التنافس بين الأفراد مما يقوي مسألة الفاعلية التي تقاس بها، أفعال وأعمال الأفراد، وتخلق في نفوسهم وأهوائهم القناعة والرضى، التي تشكل مفهوم الهيمنة عند غرامشي، فقد أبدى غرامشي أهمية بالغة لمفهوم البناء الفوقي (الإيديولوجي) باعتباره، سلاح يقوم على الهيمنة التي تقرر الرضى بين أوساط الأفراد، وأعاب أيضا على الماركسيين تفريطهم في البناء الفوقي الذي يعكس أشكال الهيمنة والسيطرة بدلا من تركيزهم الأحادي على البناء التحتي (المادة)، "حيث إن المقولة الغرامشية للمجتمع المدني لا تأخذ معناها الحقيقي إلا في علاقاتها مع مقولة المجتمع السياسي، فإذا كان الأول فضاء للهيمنة الإيديولوجية، فإن الثاني فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والتهديد بالقوة"³. وبهذا يخلص بنا غرامشي إلى أن الدولة تجمع بين وتولف بين بين الهيمنة، والعنف والشرعي،

¹ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، المرجع السابق، ص 383.

* راجع في هذا الصدد كتاب ثقافة المدينة : ممارسات السياسة والديمقراطية في خمس أوطان، دراسة تحليلية، لغابريال ألود

Gabriel Almond وسيدني فاربا Sidney Verba.

Look the title of the book: Gabriel Almond and Sidney Verba , The Civic Culture; political Attitude and Democracy in Five Nations , an Analytic Study , Little , Brown Series in Comparative politics(Boston):Little , Brown , 1965.

² جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، المرجع السابق، ص 385.

³ سهيل عروسي، المجتمع المدني الدولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتها بالديمقراطية، دمشق، دار الفكر، 2008، ط 1، ص 104.

وهنا يعطي غرامشي أهمية بالغة لأدوات الهيمنة ومن جملتها المجتمع المدني الذي يقوم على مسألة الرضى بين الأفراد.

يطفو على سطح مفهوم المجال العام*، نوع من المفارقة بينه وبين مفهوم المجال الخاص، في ما يخص إشكالية الحدود الفاصلة بينهما من جهة، بالإضافة إلى المسوغات الشرعية، التي يركز عليها المجال العام مقابل المجال الخاص، تبرز مسألة الأنا بأنانيته ونرجسيتها والآخر، فالحياة المدنية تقوم على حماية الناس من بعضهم البعض، وتوجههم ليستمتعوا ويستأنسوا برفقة الآخر، على أساس أن الحياة المدنية تتطلب من الإنسان، أن لا يكون عبثا ثقيلًا على الآخرين. يؤكد هابرماس ولاءه لمدرسة فرانكفورت بنوع من التجديد والجدية في الطرح، وذلك عندما يبرز مفهوم الفضاء العام، فهذا الأخير حسب طرح هابرماس يكون محمي من طرف الدولة، عن طريق مؤسساتها التي تظمن الديمومة لهذا الفضاء. بالموازاة مع وجود الفضاء العام المحمي من طرف الدولة، يظهر السوق كشكل من أشكال الفضاء العام، الذي يقوم في مضمونه على مسألة الاستهلاك، الذي بموجبه يتحول الجمهور العام مغتربا في عملية الاستهلاك، غير قادر على التأمل النقدي في المسائل التي تخصه.

ينظر هابرماس بنظرة الريبة والشك لآلية تكوين الفضاء العام، وهذا ما يجعله معارضا لمبدأ التعددية الذي ذكرناه سابقا. حيث يتصور هابرماس بعد استنطاق الواقع الاجتماعي، أن الإعلان والإشهار كمقومين أساسيين لسوق، حيث يعملان على تجميد الفضاء العام إلى تمثال، يحركونه كيفما يشاءان لتنفيذ الأوامر والنواهي التي تقوم على مفهوم البضاعة والاستهلاك. ومن هنا يتخذ الفضاء العام، كمجال لأدلجة المشاريع الاستهلاكية، عبر التلاعب بالقانون ومنه يتحول "الفضاء العام العاجز عن حماية الحداثة من الشكل السلبي، لم يعد قادرا على حماية العقل للتأثير في السلطة السياسية"¹. ومن هذا ينجلي موضوع أزمة المشروع كنظام سياسي غير قادر على تبرير وجوده من زاوية عقلانية، فيستدعي النظام بعض الأدوات التي تعوض هذا النقص والخلل في بنائه عن طريق اللجوء إلى جمهور مصطنع، بغية استبداله بالجمهور الحقيقي، الذي يعبر عن حقيقة الفضاء العام. وبالتالي بقي المجال العام عرضة لاستخدام الدولة عن طريق إيجاد فضاءات وهمية واصطناعية، تغيب الجمهور الحقيقي المعبر عن الفضاء العام من جهة، إضافة إلى احتياجات السوق وإشكالية الاستهلاك في المجتمع المدني.

* ظهرت مدرسة فرانكفورت ممثلة في هوركهايمر، وأدورنو، إضافة إلى حنة أرندت، ريتشارد سينيت، كتيار فكري يعارض مسألة تأسس تسليع المجال العام نتيجة زحمة السوق والتنافس، وهذا ما يؤدي إلى انصهار العام في الخاص، معرضا قيم الحرية والعدالة (الديمقراطية) إلى خطر هذا من جهة. إضافة إلى أن مفهوم العام يحتوي على غموض في الطرح فهو من جهة، يعني الجمهور المتكون من الأفراد، الذين لهم مصالح خاصة، فتتألف هذه المصالح الخاصة فيما بينها مكونة المصلحة العامة، كما يقصد من مفهوم العام، السلطة الحكومية وأجهزتها من جهة أخرى.

¹ جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، المرجع السابق، ص 415.

خاتمة:

ينبغي إذن قبل الحديث عن المجتمع المدني، أن نتحدث على العقوبات والطابوهات، التي تشكل حاجز أمام ولوج المجتمع، ومن جملتها السياسة والدين. حيث أن الدين لم يأت بنظام سياسي مفصل قابل للتطبيق، وإنما جاء ببعض الأحكام العامة كقواعد لتفكير وتدبر فيها، بغية إيجاد سبل لتحقيقها على أرض الواقع. ورغم ما حدث في التراث العربي بالنسبة إلى نظام الحكم، من ظلم وقسوة وجور، فالإسلام منه بريء، وإنما ترجع مسئوليات هذه الأعمال إلى الجهل والتخلف والرجسية الزائدة عن اللزوم، بغية الحفاظ أو الطمع في الوصول إلى السلطة باسم الدين. ومن هذا علينا أن ندرك طبيعة الرهان والتحدي الواجب الوقوف عنده، على أساس أن السياسة، تقوم في معطاهما على حفظ نظام التوازنات بين القوى والأفراد والجماعات، في إطار ما يمليه شروط العقد الاجتماعي القائم على الديمقراطية، القائمة على مقومات الحرية والنزاهة، التي تشكل لنا في نهاية المطاف مجتمع مدني، قائم على ضمان كرامة الإنسان وهذا ما يذهب إليه ألان تورين، "الديمقراطية لا تقتصر على مجموعة من الضمانات الدستورية، أي على حرية سلبية. إنها نضال تخوضه ذوات فاعلة، في ثقافتها وبحريتها، ضد منطق هيمنة السياساتيم... وهكذا تصبح المسألة الكبرى بالنسبة للديمقراطية مسألة الدفاع عن التنوع ضمن الثقافة الجماهيرية الواحدة وإنتاج هذا التنوع"¹، وبهذا فهي ترسخ فكرة المجتمع المدني.

المراجع:

1. ألان تورين، ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبسي، بيروت، دار الساق، 2001، ط2.
2. إريك وايلي، هيجل والدولة، ترجمة: نخلة فريفر، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ط3.
3. جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دمشق، للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
4. جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ط1.
5. هانري سانسون، العلمانية الإسلامية في الجزائر، المركز الوطني للبحوث العلمية، باريس، 1983.
6. كريم أبو حلاوة، إشكالية المجتمع المدني "النشأة التطور التجليات"، تقديم: طيب تيزيني، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ط1.
7. سبيل عروسي، المجتمع المدني الدولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة وعلاقتها بالديمقراطية، دمشق، دار الفكر، 2008، ط1.
8. Hegel , George Wilhelm Friedrich , The philosophy of right. Translated by T.M. Knox. Oxford: oxford University presse , 1967.

¹ ألان تورين، ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبسي، بيروت، دار الساق، 2001، ط2، ص 20.